

الفصل الثالث

محاولات إلغاء المدرسة وضمها للأزهر

كانت مدرسة القضاء الشرعى هدفا لسهام لاينقطع تصويبها سواء من الخديو أو الأزهريين فقد حاول كل منهما انتهاز الفرص للقضاء على هذه المدرسة . وتقويض أركانها فالخديو لم ينس أنها أنشئت رغم معارضته ومن هنا فقد كان ينتهز كافة الفرص لمحاربتها والنيل منها فكان يوغر صدر الادارات الحكومية المختلفة عليها لمعاكستها ، وساعده على ذلك تغير سياسة الانجليز نحوه واتباع معتمدهم جورست لسياسة الوفاق معه بدلا من سياسة الشدة التى كان يتبعها كرومر ونتيجة لذلك تغير موقف الانجليز تجاه ناييدهم للمدرسة فيذكر سعد زغلول فى مذكراته أنه لما فاتح جورست فى شأن مدرسة القضاء وأحاطه « بالصعوبات التى قامت فى طريقها وبالمخاوف التى تنتهددها » (١) تملص جورست من الأمر بحجة أنه لايرغب التدخل فى المسائل الدينية وأنه من الأفضل أن يترك « الأمر للمسلمين يتصرفون فيه حسب تعاليمهم الدينية » (٢) .

أما عن الأزهريين فان ثورتهم تجاه المدرسة لم تتوقف فانبرى العديد منهم يهاجمونها وينتقدون وجودها على صفحات الجرائد كما كتبوا الشكاوى لوزير المعارف معربين عن عدم ارتياحهم لبقاء المدرسة وشكلوا وفدا لمقابلته ، وقد قابل سعد هذا الوفد وناقش مطالبه وحاول استرضاءه بأن أعفى الأزهريين من حاملى شهادة العالمية

(١) مذكرات سعد زغلول من ١١ ابريل ١٩٠٧ الى ٦ يناير ١٩٠٨

ص ٢٦١ .

(٢) نفسه .

من شرط دخول الامتحان الممهّد للالتحاق بالمدرسة^(٣) ، ومع ذلك فقد طاف هؤلاء على كبار الشيوخ واجتهدوا فى اقناعهم بالدعوة الى الغاء المدرسة . وايغار صدر الرأى العام ضدها ، وبالرغم من ذلك ففى ظل تواجد سعد زغلول على رأس نظارة المعارف سارت المدرسة بخطى ثابتة نحو التقدم والاستقرار ، وما أن ترك سعد هذه النظارة . وجاء على رأسها أحمد حشمت باشا حتى صب هذا الأخير جام غضبه على المدرسة وادارتها ارضاء للخديو عباس الثانى الذى كان يتحين الفرص للقضاء عليها ، ولم تجد المدرسة بعد سعد زغلول من يحسن الدفاع عنها ، ولما جاهر الأزهريون بوجوب إلحاقها بالأزهر لتكون جزءا متما غير منفصل عنه لا وضعا ولا ادارة بحجة أنه المعهد الذى « يجب أن يكون مصير التربية والتعليم الى رجاله »^(٤) حاولت الحكومة تهدئة الأزهريين وكسب رضائهم فنزعت ادارة المدرسة من نظارة المعارف وضممتها الى الأزهر وذلك طبقا للقانون رقم ١٠ لعام ١٩١١ والمتعلق بتنظيم الجامع الأزهر^(٥) حيث نصت مادته الثالثة على جعل تلك المدرسة قسما ملحقا بالأزهر ، وعلى هذا الأساس حل مجلس الأزهر الأعلى محل ناظر المعارف فى جميع الاختصاصات التى له بشأن المدرسة .

والسؤال الذى يطرح نفسه هو لماذا فى عام ١٩١١ بالذات نزعت ادارة المدرسة من نظارة المعارف ونقلت الى ادارة الأزهر ؟

المواقع أنه فى هذه الفترة كان سعد زغلول قد ترك نظارة المعارف.

(٣) المنار : المجلد العاشر فى ١٤ مارس ١٩٠٧ ص ٥٥ تحت عنوان « الأزهر ومدرسة القضاء الشرعى » .

(٤) الهداية : المقال السابق ص ٦٣ .

(٥) وزارة الأوقاف وشئون الأزهر : الأزهر تاريخه وتطوره — القاهرة ١٩٦٤ ص ٢٣٤ .

الى الحقانية^(٦) وحاول من خلال تواجده على رأسها أن يحد من سلطات الخديو على المجالس الحسبية وذلك بإنشاء مجلس حسبي عال يمكن نظارة الحقانية من التعرف على سير المجالس الحسبية^(٧) مما يضعف من سلطة الخديو على هذه المجالس ومن هنا حاول الخديو أن يرد لسعد الصاع صاعين بضم ادارة مدرسة القضاء الى الأزهر يضاف الى ذلك أن انتهاء سياسة الوفاق التي كان يتبعها الانجليز مع الخديو قد دفعه الى استمالة الأزهريين لمساندته في صراعه معهم وذلك باسترضائهم بنزع ادارة مدرسة القضاء من المعارف وتسليمها الى الأزهر ، واستمر الحال على ذلك حتى عزل عباس الثاني من الخديوية ، وجاء السلطان حسين كامل ونوقش أمر تبعية المدرسة؛ فتقرر فصلها عن الأزهر فى مارس ١٩١٦ واحالتها الى نظارة الحقانية ووضع نظام جديد لها خفضت بموجبه مدة الدراسة بالقسم الأول بالمدرسة الى أربع سنوات ، ورفعت بالقسم الثانى الى خمس سنوات؛ كما قلل عدد الطلاب بالمدرسة فهبط عددهم من ٤٣٢ فى عام ١٩١٥ الى ٢٦١ طالباً فى عام ١٩١٩ ، ولما تراحم طلاب الوظائف على مناصب القضاة وصعب تعيين العديد منهم بدأت الحكومة تثير الجدل حول جدوى بقاء هذه المدرسة ، ولكن ارتباطها بشخص سعد زغلول الذى بلغت شعبيته الذروة فى ذلك الوقت قد جعلها تحجم عن ذلك لفترة (٨) .

ونظرا لتعدد شكاوى الأزهريين وتكرار اضرابهم عن الدراسة قامت حكومة سعد زغلول فى عام ١٩٢٤ بتأليف لجنة لبحث مطالبهم ،

(٦) نقل سعد الى نظارة الحقانية فى التشكيل الوزارى الذى حدث فى ٢٣ فبراير ١٩١٠ .

(٧) للتفاصيل انظر د. عبد الخالق لاشين : سعد زغلول ودوره فى السياسة المصرية حتى سنة ١٩١٤ ، القاهرة - دار المعارف ص ١٥١ .

(٨) محمد أبو الاسعاد : المرجع السابق ص ٢٥٠ .

ونظرا لأن الحكومة لم تستجب لكل طلباتهم قامت المظاهرات فى الشوارع ضدها ، كما قصد وفد من الأزهريين الى القصر الملكى هاتفا هتافا غير مألوف وهو « لا رئيس الا الملك » بدلا من الهتاف المعروف « لا رئيس الا سعد » فوعد المسئولون الوفد خيرا (٩) ، ونظرا لتوالى المحن على وزارة سعد سقطت الوزارة عقب اغتيال السير لى ستاك وتألفت وزارة زيور التى قامت بتشكيل لجنة لبحث مشاكل الأزهرين كان ضمن قراراتها بسط سلطان الأزهر على مدرسة القضاء الشرعى ، واعتبار هذه المدرسة داخلة ضمن نطاق الجامعة الأزهرية . على أن يكن لنظارة المعارف ادارتها ، وقد صدر بذلك الأمر الملكى رقم ٣٠ لسنة ١٩٢٥ (١٠) ولكن ذلك الوضع لم يستمر طويلا فلم يلبث مجلس النواب الذى تشكل بأغلبية وفدية عام ١٩٢٧ أن قرر فصل مدرسة القضاء الشرعى ومدرسة دار العلوم عن الأزهر (١١) واعدتهما الى وزارة المعارف والرجوع بمدرسة القضاء الى النظام المعمول به عند انشائها (١٢) وعلى أثر ذلك أضرب الأزهريون ، وطلاب بعض المعاهد الدينية الأخرى نتيجة للخطب المهيجة التى القاها بعض علماء الأزهر وحرصوا فيها على الدعوة الى كراهية الحكومة والبرلمان (١٣) بحجة أن قرار البرلمان قد أغلق على طلاب الأزهر

(٩) عبد الرحمن الرافعى : فى أعقاب الثورة المصرية ح ١ القاهرة — النهضة المصرية ، الطبعة الأولى ١٩٤٧ ص ١٧٩ — ١٨٠ .

(١٠) مضابط مجلس النواب : مضبطة الجلسة الرابعة والعشرين فى ٣١ يناير ١٩٢٧ ص ٣٥١ .

(١١) محمد محمد حسين : الاتجاهات الوطنية فى الأدب المعاصر ح ٢ بيروت . مؤسسة الرسالة . الطبعة الرابعة ١٩٨٠ ص ٢٦٧ .

(١٢) مضابط مجلس النواب ، مضبطة الجلسة الأربعين فى ٢٨ مارس ١٩٢٧ ص ٦٤٠ — ٦٤١ .

(١٣) مضابط مجلس النواب . مضبطة الجلسة السادسة والعشرين فى ٧ فبراير ١٩٢٧ ص ٣٨٦ .

أبواب دار العلوم ومدرسة القضاء الشرعى (١٤) .

والواقع أن قرار البرلمان لم يحل بين الأزهريين وبين الالتحاق
بجائتين المدرستين ، بل سمح لمن يرغب منهم الالتحاق فيهما اجتياز
اختبار القبول وهذا ما كان يخشاه الأزهريون .

وعلى كل حال فإنه نتيجة لحزم الحكومة فى هذه المسألة وتأييد
البرلمان لها فقد تبين للكثيرين من طلاب الأزهر خطأ اضرابهم فعادوا لتلقى
دروسهم واستمر الحال على ذلك فترة حتى تعين الشيخ محمد مصطفى
المراغى شيخاً للأزهر فى عام ١٩٢٨ فحاول اصلاح أموره وفتح باب
الاجتهاد فى العلم والدين ، ووضع مذكرة ضمنها أسس الاصلاح
المنشود دعا فيها الى الغاء مدرسة القضاء الشرعى حسما للصراع
القائم بينها وبين الأزهر ، واعادة تنظيم الجامع الأزهر والمعاهد
الدينية العلمية الاسلامية ، وأن يختار طلبة القضاء الشرعى من خريجي
كلية الشريعة حتى يكونوا أهلا للوظائف القضائية بالمحاكم الشرعية
والافتاء والمحاماة (١٥) وعندما شكلت الحكومة لجنة لمناقشة هذه
المذكرة أقرتها ، واقترحت تنفيذها ، ولكن ذلك لم يتم فى عهد
مشيخة الشيخ المراغى للأزهر نظرا للخلاف الذى حدث بينه وبين الملك
فؤاد بل حدث فى مشيخة الشيخ الظواهرى حيث وضع قانونا فى ١٥
نوفمبر ١٩٣٠ تحدد بمقتضاه النظام الجديد للأزهر فقسمت كلياته الى
كلية الشريعة وكلية أصول الدين وكلية اللغة العربية ، وحدد الغرض
من كلية الشريعة تخريج علماء يتولون الافتاء والقضاء الشرعى والمحاماة
وتوثيق عقود الزواج والطلاق ، كما وضع قانون التخصص الذى

(١٤) السياسة الاسبوعية : العدد ٤٩ بتاريخ ١٢ فبراير ١٩٢٧
تحت عنوان « اضراب الأزهر حركة سياسية - أيدي الرجعيين هى التى
دبرتها وأمدتها » .

(١٥) مضابط مجلس النواب : مضبطة الجلسة الثالثة والأربعين فى
١٠ أبريل ١٩٣٣ ص ٨٥٨ - ٨٥٩ .

يقصر اختيار طلاب القضاء على خريجي كلية الشريعة (١٦) وبذلك تم الغاء مدرسة القضاء الشرعى اكتفاء بكلية الشريعة فأغلقت واحتل الأزهر أبنيتها •

وهكذا أعيد للأزهريين وظائف القضاء على أنقاض المدرسة التي أدت رسالتها على خير وجه فسقط هذا البناء الشامخ الذي لم يجد من رجالات الدولة من يحسن الدفاع عنه •

والسؤال الملفت للانتباه هو اذا كان عصر الملك فؤاد يطلق عليه عصر النهضة فى النواحي التعليمية والثقافية فلماذا تم اغلاق هذه المدرسة فى عهده •

يذكر أحد خريجي المدرسة أن الملك فؤاد بقضائه على مدرسة القضاء قد « قضى على ركن من أركان الاصلاح الاجتماعى فى بلده فى الوقت الذى لم يبين ركننا يحل محله » (١٧) •

الواقع أن ثورات الأزهريين التي لا تنتقطع حول بقاء هذه المدرسة. ومحاولات الملك فؤاد اجتذابهم الى صفه فى مواجهة شعبية سعد زغلول ثم حزب الوفد بعد ذلك ربما تكون السبب الرئيسى فى موافقة الحكومة على الغاء هذه المدرسة •

يضاف الى ذلك أن المشكلة بين الأزهر والحكومة حول مدرسة القضاء كانت قد طالمت وآن الأوان لوضع حل لها يوقف غضب الأزهريين وثورتهم ، وقد جاء هذا الحل على حساب مدرسة القضاء التي استطاعت رغم عمرها القصير التأثير على المجتمع فى نواحيه الثقافية والاجتماعية والسياسية •

(١٦) وزارة الأوقاف وشنون الأزهر : المرجع السابق ص ٢٦٣-٢٧٠

(١٧) حافظ وهبه : خمسون عاما فى جزيرة العرب ، القاهرة -

الطبعة الاولى ١٩٦٠ ص ١٠ •